وبيع قلت لا لان المضاعف اذا بني للفاعل فتحت فاؤه
الا فيما كان على فعل اذا نقلت ضمة عينه الى الفاء نحو حب
فيعرض اللبس باخلاص الضم فيقاس من راعى ازالة
اللبس ان يقول حب بالكسر او الاشمام انتهى وتحصل ان في فا
المضاعف ما في المعتل من الكسر الخالص والاشمام او الضم الخالص
وعلى الكسر بلغة فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الما بكسر
الهمزة ورفع الما وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الحوض
اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة مر
ردت السابكسر الواو وان كان اي الفعل الذي بني للمفعول
مضارعا ضم اوله وفتح ماقبل اخره اي ان لم يكونا كذلك
يعني انه يجب ان يكون حرف المضارعة مضموما لفظا
او تقديرا لما سياتي وماقبل الاخر مفتوحا لفظا او تقديرا
اما فتح لماسياتي وماقبل الاخر ليعتد الضم بالفتح في المضارع الذي
هو ابعد من الماضي وان كان نحو يقول ويبيع لم يقتصر
فيه على ضم الاول وفتح ماقبل الاخر بل تنقل حركة الواو والياء
الى ماقبلها وتقلبان الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ماقبلها
نحو يقال ويباع ويستقام ويستبان وان كان مضاعفا
تنقل حركة عينه الى ماقبلها وتدغم فيما بعدها نحو يشد
ويمد والاصل يشدد ويمدد نقلت وادغمت فان قيل
ان ماذكر من المعتل ومن المضاعف كان في الاصل مضموم
الاول ومكسور ماقبل الاخر في الماضي ومفتوحه في المضارع
قلت ان ذلك صار في التعليم لانه اصل لا ينطق به
والاحسن ان هذه الاحكام تخص بغيبة لا تليق بهذا الباب
فالمعتل وما فيه من الاشمام وغيره يذكر في التصريف والمضاعف
في الادغام وجرت عادة كثير بذكرهم ماذكروا في هذا الباب

وتركه

٢٥

وتركه ماتركه الى التصريف والادغام وسكت عن فعل الامر لانه
لا يبنى للمفعول لفساد الصيغة واقتصر على الفعل لانه الاصل
والا فاسم الفاعل يغير الى صيغة اسم المفعول نحو مضروب
ومكرم ومختار ومحل رفع اسم المفعول لنائب الفاعل اذا
لم يجر مجرى الصفة المشبهة واما اذا اجري مجرى الصفة
المشبهة فانه يرفع السببي واما اذا اجري على الفاعلية
على ما تقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة
عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في
الحواشي وعنه نقوله ويسال هنا فيقال هلا استدل
بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه
حال اسم المفعول انتهى واجيب بان حال اسم المفعول انما
يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى
الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على
التشبيه بالمفعول به فكذا ان كان معرفة وعلى التمييز ان
كان نكرة ويجر بالاضافة وهو اي المفعول الذي لم يسم فاعله
صادق على قسمين لو حذف لفظة على لكان اخصر واوضح
وفصل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال
والتفصيل التي منها ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
ومنها تكميل اللذة لان المنساق بعد الطلب اعز من
المنساق بلا تعب قسم ظاهر ومضمر فالظاهر وهو ما ليس
بمضمر ويرفعه الماضي نحو زيد من قولك ضرب زيد من كل اسم
ليس مضمرا ضرب بضم الضاد وكسر الراء فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله وزيد مفعول ما لم يسم فاعله مرفوع بضرب وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويقال له نائب الفاعل كما تقدم

Copyright © King Saud University